

## مذكرة دعوة

صادرة عن محكمة صلح حقوق الكرك

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : الجندي الرميح سالم سلمان سليمان من بئر السبع المجهول محل  
الاقامة . رقم ٥٩٧٧١  
يقتضي حضورك محكمة حقوق الكرك يوم الاربعاء الواقع ١٩٥٦/٢/٢٩ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى  
التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضروا لم ترسل وكيلا عنك تجري محاكمتك غيابياً .



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

العدد ١٢٦٣

١٨ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥٦

عمان : يوم الخميس

## الفهرس

صحيحة	
١٣١٣	ارادة ملكية سامية بفض الدورة العادية لمجلس الامة
١٣١٤ - ١٣١٣	ارادة ملكية سامية بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية
١٣١٥ - ١٣١٤	قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ « قانون معدل لقانون ادارة القرى »
١٣١٥	قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ « قانون معدل لقانون المسكرات »
١٣١٦	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٦ « نظام السلك الخارجي الاردني - المعدل »
١٣١٧	نظام الرسوم والاجور في الامتحانات العامة « المعدل » لسنة ١٩٥٦



هكذا من الأهل

## نحو (عبد الملك بن عبد العزيز) (ملك المملكة العربية السعودية)

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٧٨) من الدستور  
نصدر أراءتنا بما يلي :

تفرض الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاربعاء الواقع في ١٧ رجب سنة ١٣٧٥ هجرية الموافق ٢٩ شباط سنة ١٩٥٦ ميلادية :

١٥ رجب سنة ١٣٧٥ هجرية  
الموافق ٢٧ شباط سنة ١٩٥٦ ميلادية

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

وزير الداخلية  
سمير الرفاعي

\*\*\*\*\*

## نحو (عبد الملك بن عبد العزيز) (ملك المملكة العربية السعودية)

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة الثانية والثمانين من الدستور  
نصدر أراءتنا بما هو آت :

يذهب مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في اليوم الاول من شهر آذار سنة ١٩٥٦ من اجل اقرار الامور المعنية فيما يلي :

### الامور المعنية

- ١ - مشروع قانون الموازنة العامة وملاحقها
- ٢ - مشروع قانون تعديل قانون ديوان الموظفين
- ٣ - مشروع قانون التقاعد المدني
- ٤ - مشروع قانون وقف مفعول بعض النصوص القانونية المتعلقة بموظفي الدولة
- ٥ - مشروع قانون اضافة مادة الى قانون الجنسية الاردنية
- ٦ - مشروع قانون تعديل قانون ضريبة الدخل
- ٧ - مشروع قانون مجلس الاعمار
- ٨ - مشروع قانون تعديل لقانون سلطة ميناء العقبة
- ٩ - مشروع قانون تعديل لقانون البلديات

- ١٠ - مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
- ١١ - مشروع قانون العقوبات العسكري
- ١٢ - مشروع قانون اصول التحقيق والمحاكمات الجزائية العسكرية
- ١٣ - مشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء
- ١٤ - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات
- ١٥ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم طوابع الوارات
- ١٦ - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي
- ١٧ - مشروع قانون معدل لقانون النقد الاردني

١٦ رجب سنة ١٣٧٥ هجرية  
الموافق ٢٨ شباط سنة ١٩٥٦ ميلادية

الحسين بن طهول

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

وزير الداخلية  
سمير الرفاعي

\*\*\*\*\*

## نحو (عبد الملك بن عبد العزيز) (ملك المملكة العربية السعودية)

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٦  
قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٥٦ ) ويقرأ مع قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى الفقرة (٤) من المادة السادسة من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

(٤) - عند تأليف مجلس في اية قرية يجوز لوزير الداخلية ان يصدر تعليمات تقضي بشأن تناط هذا المجلس الاراضي الواقعة في منطقة القرية المسجاة بالنياحة عن امسالي القرية باسم الخزينة او باسم المندوب السامي ، كلها او بعضها ويجوز ان تسجل هذه الاراضي لدى دائرة تسجيل الاراضي باسم هذا المجلس بلا رسم ) :

هكذا من المأهول



- المادة ٣ - تلغى المادة (٢٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي:
- ( مادة ٢٤ - يجب ان تتوفر في كل شخص يعين مختاراً لقرية الشروط التالية :
- ١ - ان يكون قد بلغ الحادية والعشرين من عمره
- ٢ - ان يكون من سكان القرية ومن المقيمين فيها اقامة دائمة
- ٣ - ان لا يكون قد ادين بجرائم جنائية او اخلاقية
- المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٦/٢/١١

وزير العدل  
فلاح المداحه

نائب وزير الداخلية  
ابراهيم هاشم

الحسين بن طهول  
نائب رئيس الوزراء  
ابراهيم هاشم

### نسخ المدين للعدل مسر ( المملكة الاردنية الهاشمية )

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٦  
قانون معدل لقانون المسكرات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٥٦ ) ويقرأ مع قانون المسكرات رقم (١٥) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة الاولى من المادة ( ٢٦ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

١ - مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعدل بنظام من حين الى آخر المواد والفتات المبينة في الجدول الملحق بالقانون الاصلي وان يصدر كذلك الانظمة اللازمة لتنفيذ مقاصد هذا القانون ) :

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء العدل والتجارة والصحة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون :

١٩٥٦/٢/١١

وزير الصحة  
مصطفى خليفة

وزير التجارة  
انطاس حنايا

وزير العدل  
فلاح المداحه

نائب رئيس الوزراء  
ابراهيم هاشم

الحسين بن طهول

### نسخ المدين ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٢/٨  
نصادق على النظام الآتي ونأمر باصداره :

نظام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٦  
نظام السلك الخارجي الاردني - المعدل

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام السلك الخارجي الاردني - المعدل لسنة ١٩٥٦ ) ويقرأ مع نظام السلك الخارجي رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ) .

المادة ٢ - تضاف الى المادة ( ١٩ ) ما يلي :

( اذا تعيب رئيس البعثة عن عمله بسبب النقل او الاجازة او الاستدعاء ولاي سبب آخر يحق للقائم بالاعمال المؤقت أن يتقاضى ثلث بدل التمثيل الذي يمنح عادة لرئيس البعثة وذلك عن المدة التي لا يتقاضى فيها رئيس البعثة علاوات بدل التمثيل ) .

١٩٥٦

سجينة

١٣١

١٣١

١٣٢١ -

١٣٢

١٣٢٤ -

١٣٢

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣٢٧ -

١٣١

١٣٢٩ -

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣٤٧ -

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

١٣١

الحسين بن طهول

وزير الاقتصاد  
خلوصي الخيري

وزير الصحة والشؤون الاجتماعية  
مصطفى خليفة

وزير العدل والدفاع  
فلاح المداحه

وزير الخارجية  
حسين فخري الخالدي

وزير المالية  
هاشم الجبوسي

وزير التجارة والانشاء والتعمير  
انطاس حنايا

وزير المعارف والزراعة  
وزير البرق والبريد والطيران المدني  
وزير الاشغال العامة ( بالوكالة )

( . . . )

( . . . )

مان

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٦ الموافقة على نظام الرسوم والاجور في الامتحانات العامة المعدل لسنة ١٩٥٦ بالشكل التالي .

## نظام

الرسوم والاجور في الامتحانات العامة (المعدل) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الرسوم والاجور في الامتحانات العامة المعدل لسنة ١٩٥٦) ويقرأ مع نظام الرسوم والاجور في الامتحانات العامة لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ليا يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١) من النظام الاصلي باضافة فقرة جديدة اليها كما يلي :

(تستوفى عن امتحان المعلمين الاعلى الرسوم التالية) :

أ - دينار واحد عن موضوع التربية النظرية الذي يتألف من ثلاث اوراق .

ب - دينار واحد عن موضوع المناهج .

ج - دينار واحد عن المبحث العام الذي يتألف من ثلاث اوراق او اكثر



هكذا من المأهول



# الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : يوم الخميس ٢٥ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ٨ آذار سنة ١٩٥٦

ملحق رقم ( ١ ) العدد ١٢٦٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥٦

## الفهرس

الاورسة	١٣١٨
رئيس مجلس الاعيان	١٣١٨
الموظفون	١٣٢١ - ١٣٢١
القيام باعمال الوكالة	١٣٢١
الاستملاك	١٣٢١ - ١٣٢١
الجنسية الاردنية	١٣٢٥
تطبيق قانون ضريبة الاراضي	١٣٢٥
الاعتراف بجمهورية لبتنام	١٣٢٦
تعليمات الملاوة الفنية لمهندسي الحكومة ( المعدلة )	١٣٢٦
قرار اعفاء	١٣٢٦
لجنة التقاعد البدائية العسكرية	١٣٢٦ - ١٣٢٦
لجنة التقاعد البدائية	١٣٢٧
اتفاقية تأمين حاجة الحكومة والجيش من سيارات الركوب	١٣٢٧ - ١٣٢٧
الانتخابات البلدية	١٣٣٠
اعلان بنشر قوائم التخمين في منطقة القدس القديمة	١٣٣٠
الحامون	١٣٣١
الاعلانات	١٣٣١ - ١٣٤٧
تصحيح خطأ	١٣٤٧



## الأوسمة

صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على اصحاب المعالي الوزراء الواردة اسمائهم في ادناه بالأوسمة المبينة مقابل اسم كل منهم :

- ١ - معالي السيد خلوصي الخيري - وسام النهضة من الدرجة الاولى
- ٢ - معالي السيد هاشم الجبوسي - وسام النهضة من الدرجة الاولى
- ٣ - معالي الدكتور حسين فخري الخالدي - وسام النهضة من الدرجة الاولى
- ٤ - معالي الدكتور مصطفى خليفة - وسام النهضة من الدرجة الاولى
- ٥ - معالي السيد سباح العكشه - وسام النهضة من الدرجة الاولى
- ٦ - معالي السيد ضيف الله الحمدود - وسام الكوكب من الدرجة الاولى
- ٧ - معالي السيد احمد الطراونة - وسام النهضة من الدرجة الاولى

\*\*\*\*\*

## رئيس مجلس الاعيان

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين دولة السيد ابراهيم هاشم رئيساً لمجلس الاعيان من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .

\*\*\*\*\*

## الموظفون

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

- ١ - ترفيع الزعيم راضي عتاب لرتبة امير لواء وتعيينه لمنصب رئاسة اركان حرب الجيش العربي الاردني .
  - ٢ - اجراء التبادل بالوظيفة بين مأمور المصرف الزراعي السيد محمود الدباس والمدقق في ديوان المحاسبة السيد حنا كساب بدرجةهما وراتبهما الحاليين من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .
  - ٣ - قبول استقالة المهندس السيد طاهر شفيق طاهر من العمل في الحكومة اعتباراً من ١٩٥٦/٢/٦ .
  - ٤ - قبول استقالة السيد يوسف الخوري المفتش في مكتب الخيوط من تاريخ ١٩٥٦/٢/١٥ .
  - ٥ - قبول استقالة الملازم الثاني السيد اكرم القسوس اعتباراً من تاريخ ١٩٥٦/٢/٢١ .
- ب - قرر مجلس الوزراء احالة كل من الضباط المدرجة اسمائهم في ادناه على التقاعد اعتباراً من تاريخ ١٩٥٦/٣/١
- ١ - القائم مقام عبد الرحمن الصحن
  - ٢ - القائد سليم كرادشه
  - ٣ - ركنل القائد اميل جيمان

ج - وافق دولة رئيس الوزراء على تعيين السيد محمد سليمان عبد الخالق كاتباً في ديوان الرئاسة في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٢/١١

د - وافق معالي وزير الخارجية على ترفيع السيد فوز ابو الغنم الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١

هـ - وافق معالي وزير الاقتصاد على قبول استقالة السيد ابراهيم جمال البديري الكاتب في دائرة السياحة من تاريخ ١٩٥٦/٢/١٣

و - وافق معالي وزير الطيران المدني على قبول استقالة السيد غازي جودت العزة من تاريخ ١٩٥٦/٢/١

ز - وافق معالي وزير المعارف على ما يلي :

- ١ - قبول استقالة المعلم السيد فاروق محمد حافظ معاذ من تاريخ ١٩٥٦/٣/١
- ٢ - قبول استقالة المعلمة الآنسة دعد محمد حافظ معاذ من تاريخ ١٩٥٦/٢/١٨
- ٣ - قبول استقالة المعلمة الآنسة اسماء ابراهيم عطية من تاريخ ١٩٥٦/٢/١٣
- ٤ - الاستغناء عن خدمة المعلم السيد عبد الله احمد يونس من تاريخ ١٩٥٦/٣/١
- ٥ - الاستغناء عن خدمة المعلمة الآنسة منتهى المسنات من تاريخ ١٩٥٦/٢/٢١

ح - وافق معالي وزير الاشغال العامة على الاستغناء عن خدمة الموظف السيد شفيق الحلبي من تاريخ ١٩٥٦/١/١٥

ك - قررت لجنة انتقاء الموظفين ما يلي :

- ١ - تعيين السيد عدلي صادق كنعان معلماً في وزارة المعارف في الدرجة السابعة .
- ٢ - تعيين السيد نزار رشدي الخماش معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ٣ - تعيين السيد هشام احمد عنبواوي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ٤ - تعيين الآنسة هدى هاشم الجبوسي معلمة في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ٥ - تعيين السيد محمد علي صالح معلماً في وزارة المعارف في الدرجة الثامنة .
- ٦ - تعيين السيد عبد الحميد مصباح الخيري معلماً في وزارة المعارف في الدرجة السابعة .
- ٧ - تعيين السيد عبد الجواد صالح عطا معلماً في وزارة المعارف في الدرجة السابعة .
- ٨ - تعيين الشيخ عبد الله يعقوب معلماً في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة .
- ٩ - تعيين السيد سمير الياس شبر معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٠ - تعيين السيد نزيه سليم الحكيم معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١١ - تعيين السيد حكمت موسى مرجي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٢ - تعيين السيد احمد كامل غرايبة معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٣ - تعيين السيد سليم فارس سايجان حداد معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٤ - تعيين السيد محمد سليم مصطفى غرايبة معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٥ - تعيين السيد حسين علي الرفاعي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٦ - تعيين السيد احسان يوسف شوكت معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٧ - تعيين السيد علي حسين الرفاعي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .
- ١٨ - تعيين السيد سلامة سالم حداد معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١

هكذا من الله على

- ١٩- تعيين السيد ياسين نوري عبد الكريم المعاني معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٢٠- تعيين السيد عدنان محمد علي الصباغ معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٢١- تعيين السيد شريف انيس قاسم معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٢/١ .  
 ٢٢- تعيين السيد راغب محمد علي الدجاني معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٢/١ .  
 ٢٣- تعيين السيد جلال خليل حداد معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٢٤- تعيين السيد فيصل حسن نويران معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٢٥- تعيين السيد هاني خضر معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٢٦- تعيين السيد اسعد نمر دعتة معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٢٧- تعيين السيد باسل فخري البسطامي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٢٨- تعيين السيد عبد سايان النعري معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٢٩- تعيين السيد شاهر حسن حموده معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٣٠- تعيين السيد احمد عبد العواد العربيات معلماً في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة .  
 ٣١- تعيين السيدة انعام خليل الاورفلي معلمة في وزارة المعارف في الدرجة السابعة .  
 ٣٢- تعيين الآنسة زباء عزت نجم الدين الدجاني معلمة في وزارة المعارف في الدرجة السابعة .  
 ٣٣- تعيين الآنسة لولي ابراهيم هاشم معلمة في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٣٤- تعيين السيد احسان فياض العنتاوي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة .  
 ٣٥- تعيين الآنسة هدى عبد الله عدنان معلمة في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٣٦- تعيين السيد نصوح حسن حسين معلماً في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة .  
 ٣٧- تعيين السيد كمال عقله ابو الشعر معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٣٨- تعيين السيد جميل موسى السعد الحلو معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٣٩- تعيين السيد عدنان عارف سليم معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٠- تعيين السيد عزت حسن حجرات معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤١- تعيين السيد صبحي عبد الحميد علي المصري معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٢- تعيين السيد جميل ازمنا معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٣- تعيين السيد اسامه حبيب قنوار معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٢/١ .  
 ٤٤- تعيين السيد فريد عايد فاضوري معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٥- تعيين الآنسة زبيدة عبد الرحمن الجمل معلمة في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٦- تعيين السيد جريس الخوري صويلح معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٧- تعيين السيدة ليلى شكري شمشاعه معلمة في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٤٨- تعيين الآنسة فنوى جريس طوطم معلمة في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٤٩- تعيين السيد عمر سيفيد عبد البراهيم معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٦/٣/١ .  
 ٥٠- تعيين السيد الياض خليل الكراشة معلماً في وزارة المعارف في الدرجة الثامنة .  
 ٥١- تعيين السيد جنا قننطه الشوملي معلماً في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة .  
 ٥٢- تعيين السيد محمد عبد الرحمن نوفل معلماً في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة .  
 ٥٣- تعيين السيد عبد المظني الجرياني معلماً في وزارة المعارف في الدرجة التاسعة .  
 ٥٤- تعيين السيد اديب خالد ابراهيم في وظيفة كاتب بالحاكم الفرعية في الدرجة التاسعة .

٥٤- قررت لجنة انتقاء الموظفين تعيين السادة المذكورين تالياً معلمين في وزارة المعارف في الدرجة العاشرة:

- |                                 |                               |
|---------------------------------|-------------------------------|
| ١ - سايان مرعي ابراهيم          | ٢٢ - هاني ذياب الطوالبه       |
| ٢ - ذيب عمر الخطيب              | ٢٣ - محمود الحاج عبد الطيف    |
| ٣ - رشيد عادل عمر               | ٢٤ - سايان الكردي             |
| ٤ - معارك احمد عبيد             | ٢٥ - منير عزت نصار            |
| ٥ - عبد الرؤوف رجا محمد نصار    | ٢٦ - نايف المرمي              |
| ٦ - يحيى عناد خريس              | ٢٧ - اسعد قريح خميس           |
| ٧ - رشدي محمود سليم جرار        | ٢٨ - عاصم يوسف غراية          |
| ٨ - سايان حسين عبد الهادي فيومي | ٢٩ - نهاد عيسى فرج            |
| ٩ - فرحان طالب الحوراني         | ٣٠ - نبيه ابراهيم الصناغ      |
| ١٠ - نايف مزيد الحواتمه         | ٣١ - عجلان مسعد مدانات        |
| ١١ - واصف جليل شعبان            | ٣٢ - زهير سليمان بقايعين      |
| ١٢ - عصام دانييل اسماعيل        | ٣٣ - فهم يوسف زريقات          |
| ١٣ - برهان سليم ابو حويج        | ٣٤ - غازي ياسين البرطي        |
| ١٤ - سعدى عبد القادر عبد الرحمن | ٣٥ - عثمان عبد صالح عثمان     |
| ١٥ - عمر عبد الفتاح محمد        | ٣٦ - محمود سعد حماشا          |
| ١٦ - محمود صبري شاوور           | ٣٧ - احمد ذياب الطوالبه       |
| ١٧ - داود جينا الصاع            | ٣٨ - توفيق رزق الله النعري    |
| ١٨ - خليل صالح مصاروه           | ٣٩ - ابراهيم واكيم داود بشوتي |
| ١٩ - وديع جريس شرايحه           | ٤٠ - محمود ضيف الله هنانده    |
| ٢٠ - فوزي عيسى الصناغ           | ٤١ - صالح شتيان المدادحة      |
| ٢١ - مجدي محمد بركات            | ٤٢ - يوسف رضا الحوراني        |

### القيام باعمال الوكالة

وافق دولة رئيس الوزراء على قيام السيد سامي الصناغ المعلم في وزارة الزراعة بأعمال وظيفة مفتش زراعة لواء البلقاء الشاغرة بالوكالة من تاريخ ١٩٥٦/١/٧ .

### الاستهلاك

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن ما يلي :  
 ١ - اعتبار استهلاك ما مساحته ( ١٥٠ ) متراً مربعاً من ارض السيدة اوتين حاج مانويديان استهلاكاً مطلقاً لدمج

هكذا من المأهول



موقعها في الشارع العام بجبل عمان وفق المخطط للنظم لهذه الغاية مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ :

٢ - اعتبار استملاك ما مساحته اربعة امتار مربعة و ٦٥ سم مربع من ملك السيد محمد حرب استملاكاً مطلقاً لتصبح استقامة شارع الملك فيصل في الزرقاء وفق المخطط للنظم لهذه الغاية مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

\*\*\*\*\*

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٧) تاريخ ١٣/٢/١٩٥٦ المتضمن اعتبار استملاك قطع الاراضي المبينة مساحتها واسماء اصحابها في ادناه استملاكاً مطلقاً لدمج مواقعها في الساعات المقررة للشوارع العامة في مدينتي عمان واربد وفق المخططات المنظمة لهذه الغاية ، مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

اسم صاحب الملك	مساحة القطعة متر مربع	اسم المدينة
السيد محمد علي رضا	٩٠٠	عمان
السيدة جليلة نصار المعشر	١٤٧٤,٥٠	عمان
السيد أملي فرحان عودة الله	١٩٢	عمان
السيد خليل المحمود الرشيدات	٣١٠	اربد
السيدة عائشة الرشيد اللوباني	٢٢٦	اربد

\*\*\*\*\*

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦) تاريخ ٦/٢/١٩٥٦ المتضمن اعتبار استملاك (١٩٨) حصة من (٢٨٨٠) حصة من كامل القطعة رقم (١) من حوض الزبودة الجنوبية رقم (٨) من اراضي قرية سوف استملاكاً مطلقاً بقصد ضمها الى الحراج الاميرية وتحويلها وفق المخطط للنظم لهذه الغاية ، مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

\*\*\*\*\*

## اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

محلاً باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم بطلب الى مجلس الوزراء لينتفضل بأصدار قرار بأن استملاك المساحات المبينة أدناه من خروض المصنعية رقم (٣) من اراضي قرية زبود وسيل اختتان من قضاء السلط وما عليها

من ابنة واشجار استملاك مطلقاً بقصد فتح طريق ناعور - كاليه هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ مع تطبيق منطوق المادة (٢١) من القانون المذكور .

وكيل مدير الاراضي والمساحة  
محمد اسماعيل

رقم واسم الحوض	رقم القطعة	مساحة القطعة العمومية متر مربع دونم	المساحة المنوي استملاكها من القطعة متر مربع دونم	المساحة الزائدة عن الربع النظامي متر مربع دونم	القرية
٣ - العديسية	٢٠	٦٦٥	٧	٥٠٠	زبود
	٢١	٧١٧	٢	٢٠١	وسيل حسبان
	٢٢	٣٩٧	٤	٩٥١	
	٢٣	٦٠٥	٢	٩٥١	
	٢٤	٤٥٩	٤	٢٥١	
	٢٦	٨٥٧	٢٢	٤٠٠	
	٢٧	٤٠٣	١	٢٠٠	
	٢٨	٢٦٠	٥	٥٥١	
	٣١	٤٠٧	٣	٠٤٢	
	٤٠	٥٤٧	٤	٤٠١	
	٤١	٨٣٩	٦	١٠١	
	٤٢	٤٠٧	٣	٥٥١	
المجموع		٥٦٣	٦٩	١٠٠	١١
				١٥٧	٢

## اعلان

اعلان بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان سأقدم بطلب لمجلس الوزراء لأصدار قرار باستملاك ما مساحة دونماً واحداً من القطعتين المائتين للسيد عبد القادر المحمد دعا وحسين ابو حسين من حوض دير ابي سعيد الشرقي رقم (٨) مشروعاً للمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك

رئيس بلدية دير ابي سعيد  
حمزه الشريده

\*\*\*\*\*

## اعلان

اعلان بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اني بعد مرور خمسة عشر يوماً من

هكذا من المأهل

تاريخ نشر هذا الاعلان سأتقدم بطلب لمجلس الوزراء لاصدار قرار باستملاك ما مساحته سبعماية متراً مربعاً من القطعتين العاليتين للسيد عبد القادر العبد الله وعباس حرب من حوض دير ابي سعيد الغربي رقم ( ١٧ ) مشروعاً للمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك .

رئيس بلدية دير ابي سعيد  
حمزه الشريده

\*\*\*\*\*

### اعلان

اعلن بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان سأتقدم بطلب لمجلس الوزراء لاصدار قرار باستملاك ١٤ مساحته دونمياً واحداً من القطعة المسائدة الى السادة محمد علي السلامه وولديه موسى وعلي واحد الخليل وصالح القارس من حوض دير ابي سعيد الشرقي رقم ( ٨ ) مشروعاً للمنفعة العامة بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك .

رئيس بلدية دير ابي سعيد  
حمزه الشريده

\*\*\*\*\*

### اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند (أ) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن شركة منساجم الفوسفات الاردنية المساهمة عازمة بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء ليتفضل باصدار القرار اللازم باعتبار استملاك المساحات المبينة تفصيلها في ادناه ، جميعها من اراضي قرية الرصيفة بقصد اقامة أبنية لهال الشركة للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك الآتف الذكر .

القرية	رقم الجروض	رقم القطعة	مساحة القطعة متر مربع	اسم المتصرف	الحصص	ملحوظات
عطل الرصيفة	١	١	٤٩٩	محمد بشير قاسم التود	١	ضمنها بيت
عطل الرصيفة	١	٧٣	٢٥٦	خالد بشير قاسم التود	١	
عطل الرصيفة	١	٧٤	٧٣٦	نايف حنا منصور	كاملا	
عطل الرصيفة	١	٥	٩٧٨	خالد محمد سليمان	كاملا	
الرصيفة	٥	١٦	٤٤٦	مراد حياي كرفوقه	كاملا	
الرصيفة	٥	١٧	٧٨	مراد حياي كرفوقه	١	ضمنها بيت
				مراد حياي كرفوقه	٣	
				ذكر توهي ارئين	١	

المدير المتدب

لشركة منساجم الفوسفات الاردنية المساهمة

### الجنسية الأردنية

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن منح الاشخاص المدرجة اسماءهم في ادناه الجنسية الاردنية .

السيد عزمي قاسم احمد  
السيد الياس هنري مخائيل مشبك  
السيد يوسف عثان قبطان  
السيد ضياء توفيق شاكر  
السيد خليل احمد سعيد ابو غوش

٢ - قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة الثانية عشرة من قانون الجنسية الاردنية رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٥٤ - الموافقة على منح كل من السيدين بكر نظير زادة وكيفورك زركيان الجنسية الاردنية بالتجنس .

\*\*\*\*\*

### تطبيق قانون ضريبة الاراضي

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن تطبيق قانون ضريبة الاراضي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٥ على اراضي القرى المبينة في الجدول التالي اعتباراً من السنة المالية ١٩٥٦ - ١٩٥٧ .

القضاء	القرية	القضاء	القرية
القاس	قطنه	جنين	جنين
	بيت سوريك		الكفير
	الحان الاحمر		المرار
	صور باهر	الخليل	خرية جمرورة
	بيت عنان		بيت اولي
	بيت اكسا		دورا
	بيت دقو		ادنا
نابلس	نابلس		نفوح
	بديا		يطا
	بورين	بيت لحم	عرب بني عبيد
رام الله	عمواس		عرب الرشايده
	صفيا		عرب النعامرة
	بدرين		
	الطرون		
	بيت نوبا وعجنجول		

كل من الأهل



## الاعتراف بجمهورية فيتنام

صدرت الأرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٨) تاريخ ١٩٥٦/٢/٨ المتضمن الاعتراف بالوضع الجمهوري الجديد في فيتنام .

\*\*\*\*\*

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٩ الموافقة على تعليمات الملاوة الفنية لمهندسي الحكومة المعدلة بشكلها التالي :

تعليمات الملاوة الفنية لمهندسي الحكومة ( المعدلة )

المادة ١ - يطاق على هذه التعليمات أسم ( تعليمات الملاوة الفنية لمهندسي الحكومة المعدلة لسنة ١٩٥٦ ) وتقرأ مع تعليمات الملاوة الفنية لمهندسي الحكومة المنشورة في الملحق رقم ( ١ ) للعدد ( ١٢٤٢ ) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ تشرين أول سنة ١٩٥٥ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ العمل بالتعليمات الاصلية .

المادة ٢ - تضاف الى المادة الاولى من التعليمات الاصلية فقرة جديدة بعد الفقرة ( د ) مباشرة كما يلي :

« هـ - الهندسة الجيولوجية وهندسة المناجم » .

\*\*\*\*\*

## قرار اعفاء

قرر مجلس الوزراء الموافقة على القرار التالي الذي وضعت كل من صاحبي المعالي وزير التجارة ووزير المالية متعلقا بالاعفاء من الرسوم الجمركية :

قرار اعفاء خاص

اعفاء بالصلحية المخولة بنا بموجب المادة ( ٤٤ ) من قانون الجمارك والمكسوس لسنة ١٩٢٦ ، قررنا إعفاء الشحوم الحيوانية غير الصالحة للاكل المستوردة خصيصا لصناعة الصابون من الرسوم الجمركية على أن يخضع هذا الاعفاء وان تحدد الكميات والانواع التي يجوز اعفاؤها في كل حالة موافقة وزير التجارة وضمن الشروط التي يقررها .

يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء العالي عليه .

وزير المالية

وزير التجارة - الجمارك

\*\*\*\*\*

## لجنة التقاعد البدائية العسكرية

بالاستناد الى الصلاحية المخولة لي في المادة الثامنة من نظام التقاعد العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥٤ اقرر تعيين وكيل

القائد السيد سليم عوض عضواً في لجنة التقاعد البدائية العسكرية بدلا من القائد السيد حسام الدين المقي :

١٩٥٦/٢/٢٥

وزير المالية

هاشم الجيوسي

\*\*\*\*\*

## لجنة التقاعد البدائية

بالاستناد الى الصلاحية المخولة لي في المادة الثانية من نظام التقاعد رقم ١ لسنة ١٩٤١ اقرر تعيين السيد موسى سمار عضوا في لجنة التقاعد البدائية بدلا من السيد جورج شاهوب .

١٩٥٦/٢/٢٦

وزير المالية

هاشم الجيوسي

\*\*\*\*\*

## اتفاقية سيارات الركوب

في هذا اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٥٦ تم الاتفاق بين وزير المالية المعرف فيما بعد بالحكومة وبين السيد صلاح فؤاد صاحب كراج الاكسبرس في عمان على تأمين حاجة الحكومة والجيش من سيارات الركوب بحسب الشروط التالية :

١ - يعمل بهذا التعهد لمدة ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد ويظل هذا التعهد ساري المفعول لمدة اخرى لا تزيد على ستة اشهر اذا لم يتقدم احد الفريقين المتعاقدين بإبلاغ الفريق الآخر رغبته في وقف العمل به وفي مثل هذا الحال يجب ان يتقدم الفريق الراغب في وقف العمل بهذا التعهد بإشعار الفريق الآخر قبل مدة شهر واحد من التاريخ الذي ينتهي فيه العمل .

٢ - على المتعهد ان يؤمن العدد المطلوب من سيارات الركوب التي تطلبها الحكومة لاستعمالها في اعمالها الرسمية وان يعين وكيلا عنه يقوم بتزويد الدوائر الرسمية بما تحتاجه من هذه السيارات في جميع مراكز المتصرفين والقائمات على ان لا يزيد عدد السيارات المطلوبة في وقت واحد في عمان على الاربعين سيارة وفي مراكز المتصرفين على العشر سيارات وفي مراكز القائمات على ثلاث سيارات وعليه ان يزود وزارة المالية باسماء وكلاءه في المراكز المذكورة خلال اسبوع من ابرام هذه الاتفاقية .

٣ - ١ - يشترط ان تكون السيارة التي يقدمها المتعهد من نوع مناسب من حيث المتانة والنظافة وبحسب لمدير الدائرة ذي العلاقة ان يرفض اية سيارة لا تتفق مع هذا الوصف ولا تؤمن الغاية التي تطلب من اجلها .

ب - اذا تأخر المتعهد او قصر في تقديم العدد المطلوب من السيارات في الوقت المحدد او خالف حكم الفقرة

السابقة فللمدير ذي العلاقة الحق في ان يستأجر أو يسمح باستئجار سيارة او سيارات من محل آخر بالاجرة الراجعة ويغرم المتعهد الفرق بين السعرين ويحق لوزير المالية ان يفسخ الاتفاق اذا تكررت المخالفات وزاد عددها على العشرة :

- ٤ - الحكومة غير مسؤولة عن أي عطل او ضرر قد يقع على سيارات المتعهد المستأجرة في جالة استعمالها من قبل الحكومة .
- ٥ - تحسب الاجرة على اساس المسافة التي تقطعها السيارة في الذهاب الى أية جهة في المملكة الاردنية اما اذا تركت السيارة في باد غير المراكز المار ذكرها فتؤدى للمتعهد نصف اجور المسافة التي تلزم للعودة الى احد هذه المراكز او الى المركز الذي خرجت منه ايها كان الاقرب .
- ٦ - يبدأ حساب ساعات الانتظار اعتباراً من وقت وصول السيارة الى المكان المقصود على ان لا تحسب ساعات الليل اعتباراً من الساعة السابعة صباحاً وان لا تعطى اجور عن انتظار السيارة التي تخرج من احد المراكز السالفة الذكر الى اي مركز آخر منها اثناء وجودها فيه .
- ٧ - تعطى اجور انتظار للسيارات في المراكز المذكورة على النحو التالي :

أ - لا تعطى اجور انتظار عن المدة التي تقل عن خمس دقائق ضمن المراكز المذكورة .

ب - يعطى ( ٥٠ ) فلساً عن كل ربع ساعة بعد انقضاء الخمس دقائق المذكورة في البند أ ولا تحسب كسور الربع اذا كانت اقل من عشر دقائق .

ج - يعطى ١٥٠ فلساً اجور انتظار عن كل ساعة بعد مرور الساعة الاولى من ساعة الوصول عن سيارات المتعهد التي تخرج من المراكز المذكورة الى اي مكان آخر خلاف تلك المراكز :

٨ - أ - تحسب اجور السيارات بحسب المسافات المعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١١٥٦ من الجريدة الرسمية او بمقتضى اى تعديل يقع عليها وفي حالة استخدام السيارة ضمن مناطق غير مسجلة مسافاتها فتعتبر المسافات الفعلية التي قطعتها السيارة بشهادة الموظف المسؤول عن استعمالها وجدول المسافات الموردة عن حكومة الانتداب في الضفة الغربية .

ب - لا تعطى اجور منفصلة للسيارة التي تنتقل ضمن عمان والمراكز الاخرى المذكورة اذا استأنفت السيارة سيرها ضمن المراكز على هذا النحو وتضاف الى المسافة التي قطعتها السيارة خارج تلك المراكز .

ج - تضاف نسبة ( ٥٠ ٪ ) من اجور السيارات ذات الاربعة مقاعد للسيارات ذات الستة او السبعة مقاعد ولا تتناول الاضافة اجور الانتظار :

د - لا يعطى للمتعهد شيء لقاء اجور عودة السيارات اذا انتهت مهمة تلك السيارات خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

هـ - عند استخدام سيارة ضمن المراكز المذكورة من محل الى محلات متعددة وتوقفت السيارة في كل منها فيعتبر كل توقف بمثابة منفرة اضافية يحاسب المتعهد عليها بنسبة ٥٠ ٪ من الاجرة الاصلية المتفق عليها بموجب هذا العهد بشرط ان لا تزيد مدة التوقف على خمس دقائق واذا زادت فترة التوقف على خمس

دقائق تعتبر السفرة الاضافية كاملة كانتا سفرة مستقلة ولا تؤدي اجور السيارة التي يرسلها المتعهد من الكراج الى المكان المطلوب اليه في المراكز المذكورة .

٩ - يحق لكل من رؤساء الدوائر ان يطلب الى المتعهد تأمين نقل اى عدد من موظفي دائرته في مقاعد مستقلة وتحسب اجور هذه المقاعد بحسب السعر المحدد في هذا العهد انما لا يجبر المتعهد على نقل عدد من الموظفين يقل عددهم عن الاربعة الى غير المراكز المذكورة على حساب الفئة المقررة للمقعد الواحد وتحسب اجرة المقعد الواحد في سيارة ذات اربعة مقاعد بمعدل ربع اجرة السيارة الكاملة كما تعتبر هذه الاجور اساساً لحساب المقعد الواحد في سيارة ذات ستة مقاعد .

١٠ - تؤدي الاجور المستحقة الى المتعهد حسب الانظمة المالية .

١١ - يسري هذا العهد على السيارات التي تستخدمها الحكومة داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها .

١٢ - لا يجوز للمتعهد نقل العهد من اسمه الى اسم اى شخص آخر الا بموافقة وزير المالية .

١٣ - لا يحق للمتعهد ان يطالب الحكومة بآية خصاصة لحقت به بسبب هذا العهد .

١٤ - يكون المرجع المسؤول عن تطبيق هذا العهد وكيل وزارة المالية فيما يتعلق بالسيارات التي تستخدمها دوائر الحكومة الرسمية وفي حالة وقوع خلاف بين وكيل وزارة المالية وبين المتعهد او ظهور غرض او ايهام على اى شرط من شروط هذا العهد فيحل ذلك بتحكيم وزير المالية ويكون حكمه نهائياً .

١٥ - اذ قصر العهد او اخل بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية يحق لوزير المالية فسخها ومصادرة التأمين المقدم من المتعهد وتضمنه ما يتحقق للخزينة من اضرار .

١٦ - على المتعهد ان يتقيد بجميع الانظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية المتعلقة بتطبيق مواد نظام الانتقال والسفر .

١٧ - تكون اجور سيارات الركوب بحسب الحالات والشروط التالية :

طريق مزفت	طريق مزفت	
فلس دينار	فلس دينار	
٢٠	٢٢	١ - اجرة الكيلو متر الواحد في السيارة ذات الاربعة مقاعد
١٧٥٠	١٧٥٠	٢ - الاجرة اليومية للسيارة ذات الاربعة مقاعد داخل مناطق البلديات المذكورة
١	١	٣ - اجرة المقعد الواحد للكيلومتر الواحد في سيارة (باص)
فلس دينار	فلس دينار	
٧٥	١٠٠	٤ - اجرة السفرة الواحدة داخل حدود المناطق البلدية في جميع المراكز المعنية

المتعهد

صلاح فزاد

وزير المالية

هاشم الجبوري

هكذا من المأهول



## الانتخابات البلدية

- ١ - قرر مجلس بلدية الحصن بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٥ انتخاب السيد سعد الرياحين نائباً لرئيس المجلس .
- ٢ - قرر مجلس بلدية الكرك بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٣ انتخاب السيد محمد زين الدين ابو القيلات نائباً لرئيس المجلس .

## اعلان

بشر قوائم التخمين في منطقة القدس القديمة  
صادر بمقتضى الفقرة ( ٤ ) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الابنية والاراضي  
داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٥٤

ليكن معلوماً ان لجنة التخمين قد اثبتت تخمينها للابنية والاراضي في الاحواض التالية ، وان قوائم التخمين  
قد اودعت في مكتب بلدية القدس حيث يجوز لاي شخص الاطلاع عليها واذا شعر ان حيفاً قد لحقه من جراء  
التخمين فيجوز له ان يقدم اعتراضاً خطياً قبل انقضاء ثلاثين يوماً من بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

رقم الحوض	الاسم
١٦	عقة السرايا
١٨	سوق العطارين والسوق الكبير
١٩	حي القرمي
٢٠	السوق الجديد - الواد
٢٩	حارة الشرف
٣٠	حي المناضلين
٣١	حي المناضلين
٣٢	حي المناضلين
٣٣	حي المناضلين
٣٤	حي المناضلين
٣٥	حي المناضلين
٣٦	حي المناضلين وباب السلسلة
٣٧	حي المناضلين وباب السلسلة
٣٨	حارة المغاربة وباب السلسلة
٣٩	حارة المغاربة
٤٠	باب السلسلة - سوق القطانين
٤١	علة الواد - باب الجديد
٤٢	علة الواد

وتنشر المالية

## المحامون

- دفع المحامي السيد محمد عبد الرحمن خليفة رسم المحاماة الشرعية عن النصف الثاني من عام ١٩٥٦/١٩٥٥ :
- دفع المحامي السيد اسعد كمال رسم المحاماة الشرعية عن النصف الثاني من عام ١٩٥٦/١٩٥٥ .

## الاعلانات

## اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

- \* تعلن شركة شبلي نصر واولاده المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٣ والمنشور عنها في العدد ١٠٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٧/١ بان مدة الشركة اصبحت لأجل غير مسمى .

- \* تعلن شركة سالم وراغب وحمادي باطا المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣ والمعلن عنها في الملحق رقم ( ١ ) للعدد ١١٧٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ انحلال هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٦/١/١ .

- \* تعلن شركة واصف بشارت المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٤ والمعلن عنها في العدد ١٠٠٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٠ الغاء حق التوقيع عن شركة الاتحاد الوطني الممنوح للسيد ابراهيم عبد الله العايد .

- \* تعلن شركة سعيد وحموده باطا المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣ والمعلن عنها في الملحق رقم ( ١ ) للعدد ١١٧٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ انحلال هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٦/٢/١٥ .

- \* تعلن الشركة الشرقية للادوية الطبية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٨ والمعلن عنها في الملحق رقم ( ١ ) للعدد ١١٣٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٨ انسحاب السيد وديع برقان من هذه الشركة اعتباراً من ١٩٥٥/٩/١ وقد انبط حق التوقيع عن الشركة بالسندين تيودور تيتوس وبتايرت فيطانوبولس منفردين ومجتمعين .

كلنا من أهل

\* تعلن شركة الحديد والمعادن الاردنية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٥ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٣٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٩/١ تحويل احد اصحاب الاسهم والحصص السيد يوسف يامية الف سهم الى السيد حسن حبيب حوا وتمييزه عضوا في مجلس ادارة هذه الشركة اعتباراً من ٢٠/١٠/١٩٥٥

\*\*\*\*\*

\* تعلن شركة الهندسة والمهندات العربية المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٥ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٣٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٨/٨/١٩٥٥ التعديلات التالية :

١ - انضمام السيد عطا الله علاوي الكباريتي الى هذه الشركة اعتباراً من ١٥/٢/١٩٥٦ .

٢ - السيد محمد أمين الجندي هو المدير المسؤول عن هذه الشركة .

٣ - يناط حق التوقيع عن الشركة بالسادة محمد أمين الجندي وعطا الله علاوي الكباريتي وفؤاد بزوق مجتمعين .

\*\*\*\*\*

\* تعلن شركة الضمان اللبنانية ش.م.ل المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢/١١/١٩٥٥ والمعلن عنها في الملحق رقم ١ للعدد ١٢٤٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٥ التعديلات التالية :

١ - انضمام السيد ابراهيم عبد الله العايد الى عثلي الشركة في المملكة الاردنية الهاشمية بحيث يصبح عثلاوا الشركة في المملكة الاردنية الهاشمية

« شركة معشر اخوان و ابراهيم عبد الله العايد »

٢ - تعيين السيد ابراهيم عبد الله العايد مديراً للشركة اعتباراً من تاريخ ١/٢/١٩٥٦ .

٣ - يناط حق التوقيع عن الشركة في المملكة الاردنية الهاشمية بكل من السادة شركة معشر اخوان و ابراهيم عبد الله العايد مجتمعين ومنفردين .

\*\*\*\*\*

\* تعلن شركة سفريات البتراء المنظمة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٥/٩/١٩٥٥ والمعلن عنها في الملحق رقم (١) للعدد ١٢٤٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٥ انسحاب شركة اكسبرس القنص المطلة بالسيد حنا زنايري و خليل الحموري من هذه الشركة اعتباراً من ٢٠/٢/١٩٥٦ .

\*\*\*\*\*

\* تعلن شركة بترول العراق المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣٢ التصريح للسيد براوندون هامبريت جروف بتعاطي العمل في المملكة الاردنية الهاشمية كدير في مجلس ادارة شركة نفط العراق المحدودة خلفاً للسيد ارفوليد بنتنجر المستقيل اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٥٥ .

\*\*\*\*\*

\* تعلن شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٥ والمعلن عنها في العدد ٨١٩

من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٤/١٩٤٥ ما يلي :

المادة ٥ - يتألف رأسمال الشركة من ( ٣٠٠,٠٠٠ ) دينار اردني مقسوم الى ثلاثة آلاف سهم باعتبار قيمة السهم الواحد مائة ديناراً اردني .

المادة ٢٩ - يقوم مجلس الادارة بدعوة الهيئة العامة للاجتماع في نهاية كل سنة او خلال اربعة اشهر على الاكثر بعد انتهاء السنة عدا الاجتماعات الطارئة التي تدعو الحاجة اليها وينظم جدول المواد التي تلتزم بها ويبين ما قامت به الشركة من اعمال بصورة مفصلة وذلك بصورة الاعلان في الصحف بمكاتب مضمونة وفي المكان الذي يختاره

\*\*\*\*\*

\* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٦ الشركة الميمنة تفصيلها ادناه :

اسم الشركة	شركة صيفلي ستم
اسماء الشركاء	مشيل صيفلي جبرائيل صيفلي واسكندر صيفلي .
مركز الشركة	عمان ويجوز فتح فروع او وكالات لها في المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها .
رأسمال الشركة	٩,٠٠٠ دينار اردني .
المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها	مشيل صيفلي منفرداً .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١ تشرين ثاني ١٩٥٥ ولأجل غير مسمى :
غاية الشركة	القيام باعمال التنظيف والكوي والغسيل لجميع اصناف الملابس والسجاد على اختلاف انواعها على البخار وعلى الناشف وكل ما هو متعلق او ناشيء او متفرع عنها وكذلك القيام بالتعهدات والمقاوالات للاشغال المذكورة سواء للاشخاص او الحكومة او الجيش واستيراد الماكينات والمواد الاولية الضرورية لاشغال الشركة واستملاك او شراء اية ارض او ابنية او عقارات لمقاصد الشركة .

\*\*\*\*\*

\* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثالث والعشرين من شهر شباط ١٩٥٦ الشركة الميمنة تفصيلها ادناه :

اسم الشركة :	شركة البتراء التجارية :
اسماء الشركاء :	سعد خليل زيدان وسليم خليل :
مركز الشركة :	عمان .
اسماء الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها :	اي شريك منفرداً :
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها :	١٥/١/١٩٥٦ ولأجل غير مسمى .
غايات الشركة :	تفاطي اعمال الكومسيون والتجارة والاستيراد ووكلاء القهارك والمصدرين .
فاحصو حسابات الشركة :	السادة لوزا وشركاهم ( مجاسيون وفاحصو حسابات قانونيون ) .

هكذا من الأشهر



## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن ان عمل تسوية الأراضي او المياه سيشرع به في اراضي قرية الزاوية التابعة قضاء جنين ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .

ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه .

محمد خشمان  
و . مدير الأراضي والمساحة

\*\*\*\*\*

## اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن ان عمل التسوية للأراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٦ :  
الوصف - عموم اراضي قرية الزاوية - التابعة قضاء جنين .

٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الأراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية .

٣ - ان عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

١٩٥٦/٢/١٣

وكيل مدير الأراضي والمساحة  
محمد خشمان

\*\*\*\*\*

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢ :

يعلن ان عمل تسوية الأراضي او المياه سيشرع به في اراضي قرية عنزة التابعة قضاء جنين ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .

ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد

باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه :

وكيل مدير الأراضي والمساحة  
محمد خشمان

\*\*\*\*\*

## اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن ان عمل التسوية للأراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٦ .  
الوصف - عموم اراضي قرية عنزة - التابعة قضاء جنين .

٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأحق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الأراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية :

٣ - ان عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

١٩٥٦/٢/١٣

وكيل مدير الأراضي والمساحة  
محمد خشمان

\*\*\*\*\*

## أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن ان عمل تسوية الأراضي او المياه سيشرع به في اراضي قرية فحمة التابعة قضاء جنين ما عدا منطقة الابنية التابعة لها :

ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي او مياه القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه :

وكيل مدير الأراضي والمساحة  
محمد خشمان

هذا من الأعمال

## اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن ان عمل لتسوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٦ .  
الوصف - عموم اراضي قرية فحمه - التابعة قضاء جنين .
- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في نفس القرية .
- ٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

١٩٥٦/٢/١٣

وكيل مدير الاراضي والمساحة  
محمد خشمان

\*\*\*\*\*

## امر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- يعلن ان عمل تسوية المياه سيشرع به في ميساه عيون موسى الشمالية والجنوبية بما في ذلك الجداول والبرك والعيون والينابيع والآبار والشلالات ومياه الامطار التي تتجمع في وادي عيون موسى التابعة قضاء مادبا .
- ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في المياه المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار اليه اعلاه .

وكيل مدير الاراضي والمساحة  
محمد خشمان

\*\*\*\*\*

## اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن ان عمل لتسوية المياه الموصولة ادناه سيبدأ به في اليوم السادس عشر من شهر آذار سنة ١٩٥٦ .  
الوصف - عموم اراضي عيون موسى الشمالية والجنوبية بما في ذلك الجداول والبرك والعيون والينابيع والآبار

والشلالات ومياه الامطار التي تتجمع في وادي عيون موسى التابعة قضاء مادبا .

- ٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في المياه المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في دائرة تسجيل مادبا .
- ٣ - ان عمل تسوية المياه يتناول جميع الاشخاص الذين لهم حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية مياه سواء كان ذلك الحق معترفاً به او منازعاً فيه .

١٩٥٦/٢/١٣

وكيل مدير الاراضي والمساحة  
محمد خشمان

\*\*\*\*\*

## قرار

صادر عن محكمة بداية القدس

امام اصحاب السعادة : الرئيس القاضي السيد مصباح الكاظمي والقاضي السيد عبد المقصود الخيري والقاضي السيد نسيم عازر :

المدعون الثلاث في هذه القضية هم من ناخبي مجلس بلدية القدس لسنة ١٩٥٥ وقد ادرجت اسمائهم في سجل الناخبين ، واقاموا هذه الدعوى للطعن في صحة انتخاب المجلس البلدي لمدينة القدس طالين ابطال عضوية المدعي عليهم ، اعضاء مجلس بلدية القدس ، الذين انتخبوا بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٥ والذين نشرت نتائج انتخابهم في الجريدة الرسمية رقم ( ١٢٤٠ ) ملحق ( ١ ) الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٠ ، وطالين ايضا فسخ الانتخاب كله والغاء عملية الانتخاب لاسباب بينها والى حد ما ، بوضوح في لائحة دعواهم . وقد قدم المدعي عليهم جميعاً ، باستثناء المدعي عليه رقم ( ٧ ) لوائح دفاع يطالبون فيها رد هذه الدعوى لعدم وجود اية مخالفة تبرر فسخ الانتخاب ماعدا المدعي عليه الاخير الذي اجاب بانه لا يستطيع انكار الوقائع المبينة في لائحة الدعوى وترك للمحكمة تقدير الوقائع والحكم فيها حسبما يترأى لها طبقاً للعقل والانصاف .

٢ - لا بد لنا هنا ، وقبل الخوض في صلب الموضوع من ان نعرب عن بالغ اسفنا لعدم تمكن سعادة الاخ الرئيس المحترم من السير معنا في الطريق الذي رسمناه وارتبناه ، وذلك لتباين وجهات النظر في امر واحد او امرين ونحن بدورنا نحترم رأي سعادته ونقدره حق قدره .

٣ - هنالك اسباب ثلاث يستند عليها المدعون في لائحة دعواهم وهي الواردة في البنود ٣ ، ٤ ، ٥ ، وسبب عام اورده في البند السادس :

فما يتعلق بالسبب الاول الوارد ذكره في البند الثالث من لائحة الدعوى المدعون يزعمون انه بموجب جداول الانتخاب الذي جرى بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٥ لمجلس بلدية القدس كان عدد الناخبين ( ٤١٩٤ ) ناخباً وعدد الذين ادلوا باصواتهم وانتخبوا ( ٢١٠٣ ) اي بزيادة ستة اصوات عن النصف هذا بالظاهر ولكن بالحقيقة ، كما يقول المدعون لم يشترك اكثر من نصف عدد الناخبين وذلك ان عدداً من الاشخاص انتحلوا اسماء متوفين قبل يوم الانتخاب وغالبين

كلنا من أهل



عن المملكة واشتركوا في الانتخاب مكانهم بحيث اذا طرح هذا العدد من عدد الناخبين يسمى عدد الناخبين اقل من النصف وعلى هذا فقد كان الانتخاب ، وعلى حد قول المدعين ، ونتائج غير صحيحة ويبدو ان المدعين يستندون بهذا على المادة ( ٢٦ ) من قانون البلديات رقم ٥٥/٢٩ التي تنص :-

( يشترط لصحة نتائج الانتخاب ان يكون قد اشترك فيه اكثر من نصف عدد الناخبين فاذا لم يتم ذلك في الوقت المحدد للاقتراع تقفل الصناديق وتحت تحت الحراسة الى ان تفتح صباح اليوم التالي ويستمر الاقتراع عشر ساعات اخرى ثم تقفل الصناديق وتكون نتائج الاقتراع في هذه الحال قطعية بصرف النظر عن عدد الناخبين الذين اشتركوا فيه ) وايضا بما لا جاء اعلاه وضع المدعون النقاط فوق الحروف وسردوا لنا اسماء الاشخاص المتوفين والغائبين من المملكة الذين انتحلت اسمائهم من قبل اشخاص جاءوا الى صناديق الاقتراع وادلوا باصواتهم مكانهم . فهؤلاء المتوفون كما يبينهم المدعون هم :-

- |                    |                               |
|--------------------|-------------------------------|
| ١ - الياس مشحور    | ٤ - احمد ياسين الزغل          |
| ٢ - جمال هاشم هاشم | ٥ - سليمان الحاج احمد العباسي |
| ٣ - انطون ترجان    |                               |

وتأييدا لما يزعمون ، واثباتا لما يدعون ، قدم المدعون لنا عددا من الشهود لم يستطع المدعي عليهم تنفيذ اقوالهم بكثير او قليل وحتى ان المدعي عليهم لم يقدموا لنا اية بيعة على الاطلاق لضحض اقوال هؤلاء اللهم ، وتسجل هذا انصافا لهم ، لا شاهدين لتنفيذ بعض تلك الاقوال بالنسبة لشخصين اثنين رغم انهما من الاموات وقد استطاع المدعي عليهم احضار هذين الشخصين امامنا وادلوا باقوالهما من انهما قد اشتركا بالفعل في ممارسة حقهما الانتخابي وان احدا لم يتحل اسمائهما وبقي لدى المدعين خمسة اشخاص اخرين وهم الذين ذكرناهم قبل هنيهة لم يستطع المدعي عليهم تكذيبهم .

لقد استمعنا الى الشهود الذين قدمهم المدعون وقد شهدوا جميعهم بما ثبتت زعم المدعين من ان الخمسة المار ذكرهم هم من الاموات فعلا وذكرنا تاريخ وفاتهم وكان معظم هؤلاء الشهود من مختار وقارب المتوفين . لقد حاول وكلاء المدعي عليهم ، بكل ما اوتوا من براعة وجهد الطعن في صحة اقوال هؤلاء الشهود لكننا نعتقد ان جهودهم هذه لم تثمر شيئا وكانت اقوال هؤلاء الشهود قاطعة وصریحة ولا مجال هنالك لعدم تصديقها ونحن نثق بها ونصدقها واما الاشخاص الذين زعم المدعون من انهم كانوا غائبين عن المملكة وقت اجراء الانتخاب فهم :

- |                            |                             |
|----------------------------|-----------------------------|
| ١ - الياس محمد فرحات       | ٥ - فؤاد العلمي             |
| ٢ - علي موسى حموده         | ٦ - سعيد الحاج ابو خاطر     |
| ٣ - علي احمد الجبلدي       | ٧ - ابراهيم محمد موسى الغول |
| ٤ - صبيحي عبد الله الدجاني |                             |

وهؤلاء ايضا مما عدنا الاول منهم ، استطاع المدعون اثبات غيابهم عن المملكة بواسطة شهود لم يستطع الفريق الآخر دحض اقوالهم ونحن نصدق هؤلاء الشهود ونثق باقوالهم ايضا .  
وهناك شخصان يقول المدعون لم يشتركا بذاتهما بل حضر من انتحل اسميهما وهما :

- |                       |
|-----------------------|
| ١ - توفيق الجيش       |
| ٢ - اسحق بطرس السبحار |

والثبات الذي يجرى ههنا الشهودان شهدا على ذلك ولم يقدم المدعي عليهم بيعة ما لدحض هذه الاتراول واضحي لرايهم علينا الا انهم باقراولهم تصديقها . وهنا لنا ايضا ، كما يدعي المدعون شخص مجهول الهوية وغير موجود في القدس

انتحل اسمه ويدعي كامل مصطفى القدسي وقد اثبت المدعون هذه الناحية ايضا الباتا لا يتطرق اليه الشك مطلقا .  
واخيرا يزعم المدعون ان شخصا باسم احمد سعد الدين العلمي وهو دون الواحد والعشرين من عمره قد اشترك في الانتخاب ومارس حقه الشرعي خلافا لمنطوق المادة ١٢ ( ١ ) من قانون الانتخاب المذكور ، وقد ايد لنا ذلك والده سماحة الشيخ سعد الدين الفندي العلمي مفتي القدس .

٤ - فاذا جمعنا هذا العدد نجد ان هنالك خمسة عشر شخصا يجب ان يخصموا من عدد الاشخاص الذين ادلوا باصواتهم وهم ( ٢١٠٣ ) فيكون العدد الحقيقي للذين ادلوا باصواتهم هو ( ٢٠٨٨ ) ناخبا اي اقل من نصف عدد الناخبين بتسعة اصوات اضع الى ذلك ، كما يقول المدعون ، سبعة اوراق اقتراع لم يكتب عليها الناخب اي اسم فيكون العدد اقل من النصف بستة عشر شخصا ولا بد لنا ، وقبل الرد على هذه النقطة من ان تشير من ان المدعين قد اثاروا امامنا تحت هذا الباب ان هنالك كثيرا من اوراق الاقتراع لم يكتب عليها الناخب اكثر من مرشح واحد او اثنين والقليل منها كتب عليها اسماء احد عشر مرشحا وهذا بعد ذاته مخالفة قانونية اثرت في نتيجة الانتخاب . وقد ذكرنا هذا في البند الخامس من لائحة الادعاء ، مستثنين بذلك على المادة ٢٣ فقرة ( ٣ ) من القانون المذكور .

٥ - ان الفقرة الثالثة من المادة ( ٢٣ ) المذكورة تنص على ما يلي :  
« يجري الاقتراع بدخول الناخب الى مركز الاقتراع حيث يؤشر على اسمه في جدول الناخبين بعد التثبت من من هويته ثم يسلم ورقة اقتراع موقع عليها من قبل رئيس لجنة الاقتراع يكتب الناخب عليها اسماء الاشخاص الذين ينتخبهم اعضاء للمجلس الخ »

وهنا تشير بوجه الخصوص الى كلمات « اسماء الاشخاص الذين ينتخبهم اعضاء للمجلس » يطلب منا وكلاء المدعين ان نقرر هنا ان الشارع قد قصد بذلك « اسماء » وليس اسم واحد او اثنين . اننا بهذا التفسير لا نقر الاستاذين الفاضلين . ان كلمة « اسماء » برأينا تعني « اسم » اي بالمفرد كما ان « اسم » تعني الجمع « اسماء » ولو اعطينا تفسيراً خلاف هذا نكون قد اقلنا العي على ما كان يقصده المشرع اذ لا يمكن ومن غير المعقول ، ان يلزم المشرع كل ناخب بانتخاب كافة الاحد عشر شخصا اذ لكل ناخب رأي وله ملء الحرية في انتخاب من له الثقة فيه ونحن اذ نقر هذا الرأي نستأنس بالتفسير الوارد في القانون التفسيري لعام ١٩٤٥ الذي لا يزال ساري المفعول حيث نصت المادة ٣ فقرة ب « حيثما وردت كلمات بصيغة المفرد فهي تشمل الجمع والعكس بالعكس » .

وبما يتعلق بالسبع اوراق التي ادعى المدعون انها كانت بيضاء لم يكتب عليها الناخب اسم اي شخص والتي طلب وكلاء المدعين حذفها وخصمها من عدد الناخبين الحقيقيين ، فنحن نرى ايضا اننا لا نشاطر الاساتذة الافاضل رأيها هذا ونرى ان بدخول الناخب الى غرفة الاقتراع ووضع ورقة الاقتراع في الصندوق بيضاء دون ان يسجل فيها ما يكون بذلك قد عبر عن مشيئته ويكون بذلك قد مارس حقه الانتخابي بشكل يتفق والقانون اذ لا يجبر الناخب بوضع اسماء لا يرغب في ذكرها او انه لا يثق باحد منها . فيبقى اذا الخمسة عشر شخصا الذين قررنا خصمهم من عدد الناخبين

٦ - فكما سبق وان اشرنا فيعد خصم هذا العدد الخمسة عشر شخصا - يكون عدد الذين اقرعوا بالفعل دون النصف - ولكن هل كان لتلك المخالفة اثر او تأثيراً في نتيجة الانتخاب ؟ ان القانون لا يحكم ببطلان اية انتخابات ما لم يثبت للمحكمة ان من شأن تلك المخالفة القانونية تأثيراً في نتيجة الانتخاب وهنا نشير الى المادة ٣١ « من قانون البلديات المذكور حيث نصت الفقرة الاولى منه على ما يلي :

« يحق لكل ناخب خلال اسبوعين من تاريخ نشر نتيجة الانتخاب في الجريدة الرسمية ان يقدم الى محكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها عرضة يطعن بها في صحة انتخاب اي عضو من اعضاء المجلس ويطلب ابطال

هكذا من الشهود

عضويته وإثبات عضوية غيره أو إعادة عملية فرز الأصوات من قبل لجنة تعيينها المحكمة وقسح الانتخاب كله أو بعضه أو بعضه لوقوع مخالفة لاحكام هذا القانون من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب .

فهل كان لتلك المخالفة تأثيراً في نتيجة الانتخاب ؟ اننا لا نرى ولا نجد في ذلك تأثيراً . فلو عدنا الى تقرير رئيس لجنة الانتخاب لمنطقة بلدية القدس السيد شاكر ابو غزالة « مبرز م / ٢٤ » نجد ان الفرق في الأصوات بين آخر تجميع وأول شخص من غير الناجحين يزيد على المائة صوت . فوجود خمسة عشر صوتاً أقل من النصف لا يعتبر رأياً مخالفاً لما تأثيرها على نتيجة الانتخابات .

وقبل اسدال الستار على هذا البند من لائحة الادعاء لا بد لنا من ان نشير الى ما ذكره وكيل المدعي عليه الاول في معرض رده على هذه النقاط التي اوردها المدعون في البند الثالث من دعواهم من انـه كان لزاماً على المدعين قبل اللجوء الى المحكمة لإثبات موضوع الأشخاص المتوفين أو الغائبين عن المملكة ان يحصلوا على قرارات من المحاكم الجزائية من ان انتخابات من هذا النوع قد ارتكبت وان محكمة الجزاء قد فصلت في تلك الشكوى وذلك قبل الحضور للطن في صحة الانتخاب وان تقديم هذه القرارات هي الطريق الوحيد لمن يريد الطعن في تلك الانتخابات لا ان يأتي لإثبات ذلك عن طريق الشهود وامام هذه المحكمة وهو بهذا يستند على المادة ( ٢٨ ) من القانون المذكور . نقول اننا لا نقر الاستناد وشاد مسوده بهذا ونرى انه من غير المعقول ان يتقدم المدعون للطن في صحة هذه الانتخابات ضمن مدة الاسبوعين المنصوص عنها في المادة ( ٣١ ) ويكون في نفس الوقت قد استحصل على قرار او قرارات من محاكم الجزاء وفي ضمن هذه المدة ايضاً . وكذلك اراد الاستناد مسوده ان يقتنعنا من ان البيئة الشفوية بهذا الموضوع غير مقبولة قانوناً لان الجداول بهذا الخصوص يجب ان تعتبر نهائية لا يجوز الطعن فيها مطلقاً في هذا الدور وان ما جاء فيها من بيانات من ان زيدا او عمرو قد حضر ومارس حقه الانتخاب وان اسمه المسجل في هذا السجل او الجدول قد شطب عليه هي بيانات قاطعة وعليها ان نقبل بها دون جدل او طعن وأشار بهذا الخصوص الى كتاب هولسبري المجلد ( ١٢ ) الطبعة الثانية الفقرة ٩٨٧ صفحة ٤٩٦ نقول اننا بهذا لا نقره ايضاً حيث ان هذه الفقرة من كتاب هولسبري لا تنص بان الجداول بهذا الموضوع يجب ان تعتبر نهائية \* انما تنص هذه الفقرة بان ما جاء بهذه السجلات هو بيينة اولية ، ونشير الى كلمة اولية من ان ما جاء فيها هو صحيح ولكن باعتقادنا ان هذه البيينة الاولى قابلة للمد والجزرا اذا ما استطاع احد الفرقاء ، كما حصل هنا من تقديم البيينة لدحض تلك البيينة الاولى .

٧ - ننتقل الان الى البند الرابع من لائحة الادعاء وهي المتعلقة بالطعن في جداول الناخبين لقد سبق لو كلاء المدعين ان طعنوا امامنا بصحة هذه الجداول في مستهل اجراءات هذه القضية وقد قررنا في حينه عدم التعرض لهذه الجداول على اساس انها نهائية لا يجوز الطعن فيها بأي شكل من الاشكال . نعود الان ونكرر ما سبق وان قررناه بهذا الصدد من ان المادة ( ١٣ ) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ قد بينت الطريقة التي يجب اتباعها للاعتراض على جدول الناخبين كما ان المادة ( ١٤ ) قد اجازت للمعترض او المعارض عليه ان يستأنف قرار لجنة تسجيل الناخبين الى رئيس المحكمة الابتدائية التي تقع ضمن اختصاصها المنطقة البلدية ثم نصت المادة ( ١٥ ) ان الجدول يصبح نهائياً بعد انتهاء الاجراءات المنصوص عليها في المادتين السالفتي الذكر اما المادة ( ٣١ ) من هذا القانون والتي يستند اليها وكيل المدعين فانها اعطت للناخب حق الطعن في الانتخاب لوقوع مخالفة لاحكام هذا القانون من شأنها ان تؤثر في نتيجة الانتخاب . ان هذه المحكمة لا تجد في هذه المادة ما يتعارض والمادة ( ١٥ ) وانها لا تجيز للناخب ان يعترض لجدول الانتخاب خصوصاً وان الفقرة الرابعة منها تنطوي فكرة صحيحة وصریحة عن جسدول الانتخاب حيث تنص على استجالة لها لو قسح الانتخاب ونجرت انتخابات جديدة :

٨ - والآن سننتقل الى البند السادس من لائحة الادعاء وهو البند الاخير . المدعون يزعمون في هذا البند بانهم

يطعنون في صحة انتخاب جميع اعضاء مجلس بلدية القدس وفي عملية الانتخاب لقد جاء هذا البند كما يترأى للجميع بشكل عام وقد كان من الصعب علينا ان نتنبأ عما كان يدور في خلد هؤلاء المدعين لولا ان وكلائهم الافاضل السادة انطون عطا الله وراشد الحداد قد اوضحوا لنا بصورة لا لبس فيها ولا ابهام وبكل ما أوتينا من حلق ومهارة وهذا مما عهدناه ونعهد بهما النقاط التي يودان البحث فيها تحت هذا الباب هذه النقاط صنفان :

أ - تعيين السيد شاكر ابو غزالة رئيساً للجنة الانتخاب

ب - مراكز الاقتراع

والصنف الثاني وهو الاهم ، بما يتعلق بفترة الاستراحة المعلن عنها عندما حان موعد الغداء عند ظهر يوم الانتخاب فيما يتعلق بتعيين السيد شاكر رئيساً للجنة الانتخاب فقد حاول الاستاذ انطون عطا الله ان يطعن في صحة تعيينه حيث قال ان امر تعيينه قد جاء من قبل سلطة غير معالي وزير الداخلية وان تعيينه حتى يكون صحيحاً يجب ان يأتي من معالي وزير الداخلية واذا ما اخذنا بوجهة نظره هذه فتكون كافة اجراءات الانتخاب باطلة وولدت ميتة . صحيح ان هنالك على لسان السيد شاكر بان تعيينه كان من قبل عطوفة المتصرف اننا قد اطلعنا فيما بعد على ما نذكر على امر من معالي وزير الداخلية بتعيينه بهذا المنصب ولهذا تكون هذه النقطة مردودة وهذا التبعين قد ابرز امامنا كاستنفاي هذه القضية وهو مبرز م / ٢٥ .

وبما يتعلق بمراكز الاقتراع فيقول الاستاذ عطا الله ان القانون قد فرض على رئيس لجنة الانتخاب تعيين مركز واحد للاقتراع وليس عدة مراكز كما هي الحال هنا . اننا نشاطر الاستاذ انطون بهذه النظرية من ان القانون لربما لم يشر الى مراكز وانما الى مركز واحد لكننا في الوقت ذاته لا نرى في هذا الاجراء ما يجعل الانتخاب باطلا اذ ان تعيين عدة مراكز للاقتراع لم يكن الاعمال ادارياً لسهولة عملية الانتخاب ولضمان سير العمل فيه ولا نجد في ذلك سبباً للطعن في صحة الانتخاب لا سيما وان جميع هذه المراكز كانت في مكان واحد هو المدرسة الرشيدية بالقدس .

٩ - واخيراً تعرض وكيل المدعين الى نقطة حساسة تتعلق بفترة الاستراحة المعلن عنها عند ظهر يوم الانتخاب وذلك ليتسنى للسادة المشرفين على مراكز الاقتراع من تناول طعام غدائهم وقد كانت تلك الفترة لمدة ساعة من الزمن باشر بعدها المشرفون على تكملة اعمالهم . وبهذا الخصوص يشير المدعون الى المادة ( ٢١ ) فقرة ( ١ ) من قانون البلديات التي تنص :

« اذا بين بعد انقضاء مدة الترشيح ان عدد المرشحين يزيد على عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم يعين رئيس الانتخاب مركزاً او مراكز للاقتراع وساعة البدء في الاقتراع وساعة الفراغ منه على ان لا تقل مدة الاقتراع عن عشر ساعات »

والفقرة الثانية تنص :

( يجوز لرئيس الانتخاب في حالات استثنائية خاصة ان يمدد وقت الاقتراع مدة اخرى لا تتجاوز اربع ساعات اذا رأى لزوماً لذلك ) .

يقول وكيل المدعين ان مدة العشر ساعات هذه قد نقصت ساعة واجدة وهي فترة الساعة المعلن عنها لتناول طعام الغداء وبهذا يكون رئيس الانتخاب قد خرج عما هو مقر في الفقرة الاولى المشار اليها اعلاه وكان لزاماً عليه ان يمدد الوقت ساعة اخرى لتعويض الساعة المعلن عنها وان عدم قيامه بهذا قد اثر على نتيجة الانتخاب بحيث انه لم يتسنى لعدد كبير من الناخبين ممارسة حقوقهم الانتخابية بسبب هذا التعليل .



لا يدان الاساتذة الافاضل بشاركونا الرأي من انه من غير المعقول ان يستمر هؤلاء الموظفين في اعمالهم المضنية عشر ساعات طوال دون توقف ساعة واحدة على الاقل لتناول طعام الغداء اذ انهم ليسوا آلة ميكانيكية وحتى لو كانت اعمالهم تقوم بها آلة ميكانيكية لتتطلب تزييت وتشحيم هذه الآلة وانت لا تشك مطلقاً من وكيلي المدعين معنا في هذا الا اننا على استعداد ايضا للسير جنباً الى جنب مع حضرات الاساتذة شوطاً آخر ونقول انه لو ثبت لرئيس لجنة الانتخاب ان من جراء هذا التعطيل امتنع عدد كبير من الناخبين عن تأدية وممارسة حقوقهم هذه لجاز لنا ان نسمع وان نفرض انه كان لزاماً على رئيس اللجنة تمديد هذه الفترة حسبما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٢١ المذكورة اعلاه فيما لو ارتأى رئيس اللجنة ان ذلك مناسباً ، وفي حالات استثنائية خاصة اذن فالامر منوط برئيس لجنة الانتخاب وتترك له تقدير هذه الحالات الاستثنائية الخاصة واذا ما رأى ضرورة لذلك اي اذا ما رأى تأثير خاص على نتيجة الانتخاب .

فماذا يقول رئيس اللجنة بهذا الصدد ؟ وما هي البيئة الاخرى الواردة اماننا بهذا الموضوع .

فرئيس اللجنة يقول ، كان يوجد فترة لتناول طعام الغداء نصف ساعة لقد اعلنا اننا تناول طعام الغداء انها فترة استراحة ولكن ذلك لم يحل دون سير الانتخاب بصورة محصورة جدا ولم نرفض الاشخاص الذين حضروا لممارسة حقهم وكان رئيس الاقتراع يجري عمله وهو يأكل . وقد رأيت في فترة الاستراحة بعض المقترعين اقتنعوا ، ويبدو هنا من اقوال رئيس اللجنة انه وان كان قد اعلن فترة للغداء الا ان هذا لم يحل دون سير الانتخاب بصورة محصورة جدا وانه شاهد بنفسه عددا من المقترعين دخلوا مراكز الاقتراع ومارسوا حقهم الانتخابي وقد ايده بهلدا عدد من رؤساء مراكز الاقتراع وهم السادة ذائق يركات ، خليل الحلاق ، رشاد مصطفى الشيخ . ومن هذا يتضح لنا انه لم يكن من المستطاع الطلب من هؤلاء ان يعملوا اكثر من ذلك ، اضف الى ذلك ان امر تمديد هذه المدة كان منوطا برئيس اللجنة نفسه اذا ما رأى ضرورة لذلك وفي حالات استثنائية خاصة . فاین هذه الحالة الاستثنائية الخاصة واين هذه الضرورة حتى نبیح لانفسنا الطلب من رئيس اللجنة ان يمدد هذه الفترة . اين هي البيئة التي تقدم بها المدعون لاثبات هذه الواقعة من ان عددا كبيرا من المقترعين قد حبل بينهم وبين ممارسة حقوقهم بنتيجة هذه الفترة مما اثر على نتيجة الانتخاب ؟ لم يفعل المدعون شيئا من هذا بل على القيقض من ذلك لرئيس اللجنة يقول ان ذلك لم يحل دون سير الانتخاب بصورة محصورة جدا وامر تقدير ذلك عائد له وليس لغيره وهو لم يرى ضرورة لذلك وواجب علينا تصديقه . فن هذا يتبين لنا بصورة واضحة انه لم يكن من جراء ذلك مخالفة ما لاحكام هذا القانون وحتى لو كانت تلك مخالفة فهل كان لها تأثير في نتيجة الانتخاب .

نقول لم يثبت لنا المدعون ذلك اي كان عليهم ان يثبتوا ان هنالك عدداً من الناخبين قد حرموا من حق الانتخاب وان عددهم يساوي او يزيد عن الفرق بين الاصوات التي نالها آخر عضو والشخص الذي يليه ولم ينجح في الانتخابات .

١٠ - واخيراً لا بد لنا من الاشارة الى ان ما قصده الشارع في المادة ٢٦ من قانون البلديات ما هو الا تعليمات الرئيس الاقتراع بدليل ان اتم هذه التعليمات بتحديد وقت الاقتراع وكيفية تمديد وكيفية تخم الصناديق وحراسها الخ... ما جاء في هذه المادة ونجد ان المادة التي يجب ان يستند عليها طالبا الفسخ هي المادة ٣١ من نفس القانون والتي جعل لها الشارع قيدا احترازياً لا بد منه وهو ان تكون اية مخالفة ارتكبت بخلاف الاحكام هذا القانون من شأنها ان تؤثر في نتيجة الانتخاب ونحن لا نجد في جميع المخالفات التي ذكرها واستند عليها مدعون ما يؤثر على نتيجة الانتخاب كما نوضح ذلك في متن هذا القرار .

١١ - ولعل ان الحكم نرى اراماً علينا بعض النظر على النتيجة التي توصلنا اليها ان نشيد بالجهود الواثقة التي بذلها

وكلاء القراء في هذه الدعوى كل بدوره مما اثار لنا والحق يقال السبيل في الوصول الى النتيجة التي توصلنا اليها فالى هؤلاء السادة جميعاً نعرب عن شكرنا واغتنابنا .

١٢ - فلجميع هذه الاسباب نقرر رد الطعن وتثبيت عضوية المطعون ضدكم وتبليغ دولة وزير الداخلية هذا القرار ونشره في الجريدة الرسمية مع الحكم للمدعي عليهم بالرسوم والمصاريف دون تحميل المدعين اتعاب المحاماة .

صدر باسم حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال المعظم في هذا اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٦

قاضي	قاضي	الرئيس
نسيب عازر	عبد المقصود الخيري	( المخالف )
	قرار المخالفة مربوط عليه	

## قرار المخالفة

المعطى من رئيس محكمة بداية القدس السيد مصباح الكاظمي في القضية الحقوقية رقم ٩٥٥/١٩٧

ذكر المدعون في لائحة دعواهم انهم يطعنون في صحة انتخاب جميع اعضاء لجنة بلدية القدس - المدعى عليهم - وفي عملية الانتخاب لاسباب عدة ولذلك يطلبوا ابطال عضوية المدعى عليهم وفسخ الانتخاب والغاء عملية الانتخاب .

انني اتفق وزميلاتي في عدم اعتبار بعض الاسباب والمخالفات كسبب لفسخ الانتخاب ومنها جداول الانتخاب ، وانتخاب المقترح لأي عدد يريد من المرشحين كما هو ظاهر في قرارها وغيرها من الاسباب الموضحة في قرارها وانما اختلف معها في سببين ارى انها كالمبان للفسخ وابطال عملية الانتخاب وهما :

١ - نقص النصاب القانوني لعدد الناخبين عملاً بالمادة ( ٢٦ ) من قانون البلديات .

٢ - نقص مدد الاقتراع عن الوقت المحدد في المادة ( ٢١ ) ( ١ ) من قانون البلديات .

اما فيما يتعلق بالسبب الاول فقد ثبت من البيئة التي قدمها المدعون ان عدد الناخبين كان اربعة آلاف ومائة واربعة وتسعون شخصاً ( ٤١٩٤ ) وان عدد الذين اقتنعوا بلغ الفان ومائة وثلاثة اشخاص كما هو ظاهر من كتاب رئيس لجنة الانتخاب مبرز م/٢٤ وقد ثبت ايضاً من هذه البيئة ان سبعة اشخاص من الذين ظهرت اسمائهم في جداول الانتخاب كانوا غائبين عن القدس في يوم ١٥/٩/١٩٥٥ وهم محمد فرحات ، علي موسى حموده ، علي احمد الجندي ، صبحي عبد الله الدجاني ، فؤاد العلمي ، سعيد الحاج حسين ابو خاطر ، ابراهيم محمد موسى الغول : وثبت ان اربعة اشخاص من الذين زعم انهم مارسوا حقهم في الانتخاب ميتون وهم - الياس مشحور وانطون ترجمان واحمد ياسين الزغل وسليمان الحاج احمد العباسي وثبت ان شخصين لم يشتركا بالاقتراع بل اقتنع عنهما شخصان مجهولان وهما توفيق حبش واسحق بطرس السحار كما ظهر في الجدول اسما وهما لشخص غير موجود وهو كامل مصطفى القدسي وثبت ان احد سعد الدين العلمي وهو احد الذين اقتنعوا دون السن القانوني وانه في السادسة عشر من عمره . وبذلك بلغ عدد الذين كان اقتراعهم غير صحيح خمسة عشر شخصاً فاذا خصم هذا العدد من عدد المقترعين البالغ الفين ومائة وثلاث يكون عدد المقترعين الصحيح الفان وثمانية وثمانون مقترعاً ( ٢٠٨٨ ) وهذا العدد ينقص عن النصف بتسعة اشخاص ان المادة ( ٢٦ ) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ صريحة بما يتعلق بالحد الأدنى للناخبين وتشترط لصحة نتائج

الانتخاب ان يكون قد اشترك فيه اكثر من نصف عدد الناخبين ولا يؤثر على هذه المادة الفرق في عدد الاصوات بين آخر منتخب والذي يليه في العدد سواء كان الفرق كبيراً ام صغيراً اذ يجب عملاً بالمادة المشار اليها تحقيق الشرط .

والسبب الثاني هو نقص مدة الاقتراع عن عشر ساعات : لقد تمكن المدعون من اثبات هذا النقص في المدة . لقد شهد السيد شاكر ابو غزالة رئيس لجنة الانتخاب ان عملية الانتخاب بدأت في الساعة الثامنة من صباح يوم ١٥/٩/١٩٥٥ وابتثت في الساعة السادسة مساء وكان يوجد فترة تناول طعام الغداء بنصف ساعة « انظر صفحة ٤٤ من القبط » وذكر ايضا في شهادته انه اعلن اثناء تناول طعام الغداء انها فترة استراحة ولكنهم لم يرفضوا من حضر لممارسة حقها اثناء تلك الفترة « انظر صفحة ٤٦ من القبط وكذلك ورد في شهادته ما يلي : لقد اعلنا عن فترة الغداء في يوم الانتخاب وطلبنا من الشرطة ان توقف المراجعين حتي ينتهي مأمور الانتخاب من الغداء ( انظر صفحة ٤٩ من القبط وقد تأيدت فترة الاستراحة بشهادة كل من فائق ركات ورشاد مصطفى الشيخ و خليل الحلاق اعضاء لجان الاقتراع والذين شهدوا على ان الاقتراع قد توقف اثناء فترة الغداء حوالي الساعة اذن فقد ثبت بان مدة الاقتراع قد توقفت مدة ساعة وبذلك تكون مدة الاقتراع تسع ساعات بدلا من عشر ساعات وهذا يخالف نص المادة ( ٢١ ) ( ١ ) من قانون البلديات اما قول الشاهد السيد شاكر ابو غزالة بان الاقتراع بقي مستمرا اثناء فترة الغداء بصورة محدودة فلا يعني ذلك انه لم يتوقف خصوصا وانه اي الشاهد قد اصدر تعليماته الى الشرطة بان توقف المراجعين فدخل بعض الاشخاص لممارسة حقهم اثناء هذه الفترة لا يعني انها فترة استراحة وان مدة ساعة للاقتراع قد تكون كافية بحضور عدد كبير يؤثر فعلا على نتيجة الاقتراع ولذلك اختلف الاكثرية في ان نقص هذه المدة لم يؤثر على نتيجة الانتخاب لان معدل عدد المقترعين في كل ساعة مائتان واثنان وثلاثون مقترعا وهذا العدد كاف لان يغير من الوضع كما انني اختلف زبيلي من ان مدة الاقتراع وتحيدها هي من صلاحية رئيس لجنة الانتخاب وانما هي حق منصوص عليه في القانون .

لذلك اختلف رأي الاكثرية المحترمة وقرر قبول الطعن وفسخ الانتخاب كله على ان تراعى احكام الفقرة ( ٤ ) من المادة ٣١ من قانون البلديات بما يتعلق بمداول الانتخاب مع تضمين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف .

قرار صدر وتلى علنا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم بتاريخ هذا اليوم الخامس عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٦ .

الرئيس ( الخالف )  
مصباح الكاظمي

\*\*\*\*\*

المشتكى : الحق العام  
التهمة : قاتل عيسى دهاس من القدس - الآن مجهول مكان الإقامة  
التهمة : تعاطي مهنة مصنفه بدون رخصة .

قرار

قرر تغريم المتهم مبلغ خمسة فلس مع الرسم البالغ مائة فلس بحبس عند عدم الدفع يوماً بثلث الغرامة ويوماً آخر ذلك الرسم مع اخلاق الحق ما لم يأخذ رخصة به . قراراً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

صدر باسم صاحب الجلالة الملك حسين المعظم وتلى علناً في ٢٨/١١/١٩٥٥

قاضي الصلح  
وديع صلاح

المشتكى : الحق العام  
التهمة : جورج عازر من القدس ومجهول محل الإقامة :  
التهمة : تعاطي مهنة اسكاني بدون رخصة .

قرار

قرر تغريم المتهم دينار واحد وثلاثمائة واربعة وثلاثين فلساً وتضمنه مائة فلس رسم بحبس عند عدم الدفع ثلاثة ايام عن الغرامة ويوم اخر عن الرسم قراراً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

صدر باسم صاحب الجلالة الملك حسين المعظم وتلى علناً في ١٩/٢/١٩٥٦ .

قاضي الصلح  
وديع صلاح

\*\*\*\*\*

المشتكى : الحق العام  
التهمة : يوسف خليل اسماعيل من القدس والان مجهول مكان الإقامة  
التهمة : تعاطي مهنة بدون رخصة

قرار

قرر تغريم المتهم مبلغ دينار واحد مع الرسم البالغ مائة فلس بحبس عند عدم الدفع يومين بثلث الغرامة ويوم اخر بثلث الرسم قراراً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

صدر باسم صاحب الجلالة الملك حسين المعظم وتلى علناً في ١٩/٢/١٩٥٦

قاضي الصلح  
وديع صلاح

\*\*\*\*\*

المشتكى : الحق العام  
التهمة : خالد محمود احمد هادي - من القدس والآن مجهول مكان الإقامة .  
التهمة : كوي بدون رخصة .

قرار

قرر تغريم المتهم مبلغ دينار وثلاثمائة واربعة وثلاثين فلساً وتضمنه مائة فلس رسم بحبس عند عدم الدفع ثلاثة ايام عن الغرامة ويوم اخر عن الرسم . قراراً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

صدر باسم صاحب الجلالة الملك حسين المعظم وتلى علناً في ١٩/٢/١٩٥٦ .

قاضي الصلح  
وديع صلاح

هكذا من الأشعل



## مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح الكرك

الاسم والشهرة : عادل فواد سعيد مجهول محل الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٥٦/٢/١٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى مخالفة سير التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة الكرك وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية :

\*\*\*\*\*

## مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية عمان

الاسم والشهرة : سطات طراد الفايز الشعلان المجهول محل الإقامة :

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٥٦/٣/٢٩ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى التهريب التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية عمان وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

\*\*\*\*\*

## مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جزاء الكرك

الاسم والشهرة : محمد عبد القادر عبد الرحيم سائق سيارة رقم ٢٠٣٢ مجهول محل الإقامة :

تعين يوم الثلاثاء الواقع ١٩٥٦/٣/٢٧ موعداً لرؤية دعوى مخالفة سير التي اقامها الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح جزاء الكرك وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

\*\*\*\*\*

## مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح مادبا

الاسم والشهرة : خلف السالم السيوف من الكفير ومجهول محل الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ١٩٥٦/٣/٢٩ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى تمدي التي اقامها عليك مرجعي العياد

فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح مادبا وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

\*\*\*\*\*

## مذكرة دعوة

صادرة عن محكمة صلح حقوق مادبا

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : الجندي المرمج رقم ٢٣٣٧٥ علي احمد هويد العجارمة من ام الخنافس المجهول محل الإقامة .

فيقتضي حضورك محكمة حقوق مادبا يوم الثلاثاء الواقع ١٩٥٦/٣/٦ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً :

\*\*\*\*\*

## مذكرة دعوة

صادر عن محكمة صلح حقوق مادبا

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته : الجندي المرمج جريس خليل سمعان الجوابرة من مادبا مجهول محل الإقامة .

فيقتضي حضورك محكمة حقوق مادبا يوم الخميس الواقع ١٩٥٦/٣/٢٩ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

\*\*\*\*\*

## تصحيح اخطاء مطبعية

١ - حصل خطأ مطبعي في المادة الثانية من امر الدفاع رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ المنشور على الصحيفة ١٠٧٣ من الملحق رقم ١ العدد ١٢٤٩ تاريخ ١٩٥٥/١٢/١١ اذ اجامت (يعمل بهذا الامر اعتباراً من ١٩٥٥/١١/٩) والصحيح هو ١٩٥٥/١١/١٩ .

٢ - جاء في الفقرة الاولى من اعلان شركة شكري ديب واولاده المنشور في الصفحة ١٢٦٣ من الملحق رقم ١ للعدد ١٢٥٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٢/٨ عبارة (اي بزيادة ثلاثين الف دينار اردني) خطأ ، والصواب (زيادة راسمال الشركة ثلاثين الف دينار اردني مدفوعة من السيدة وينيه جودج ديب بحيث يصبح خمسين الف دينار اردني) .

هكذا من المأهول